الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

المركز العالمي لدراسات العمل الخيري
Global Center for Philanthropy Studies

مؤشر الجوع العالمي 2018
The Global Hunger Index (GHI)

(الهجرة القسرية والجوع)

سلسلة عرض تقارير عالمية بالعمل الخيري (1)

إعداد المركز العالمي لدراسات العمل الخيري

SCAN FOR THE FULL ENGLISH REPORT

المـــركـــز العـــالمـــي
لدراسات العمل الخيري
Global Center
for Philanthropy Studies

مؤشر الجوع العالمي 2018

The Global Hunger Index (GHI)

(الهجرة القسرية والجوع)

المحتويات

تمهيد	7
الجهات المشاركة في التقرير	9
هذا التقرير	11
مقدمة	13
المنهجية	14
الاتجاهات العالمية والإقليمية والمحلية	19
أولاً العالم	
ثانيًا: الأقاليم	
ثالثًا: البلدان	
رابعًا: ضمن حدود البلد:	
الهجرة القسرية والجوع.	26
نظرة أقرب إلى الجوع ونقص التغذية :	33
أولاً: بنغلاديش:	
ثانيًا: إثيوبيا:	
التوصيات	39
ملحق درجات GHI لأعوام (2000، 2005، 2010، 2018)	41
تعريف بالمركز العالمي لدراسات العمل الخيري	45

رسم توضيحي 1:
صيغة حساب درجات مؤشر الجوع العالمي 2

رسم توضيحي 2:
مؤشر الجوع عالميًا وإقليميًا للأعوام 2000، 2005، 2010، 2018 3

رسم توضيحي 3:
الدول التي حصل فيها النازحون على حقِّ اللجوء السياسي 12

رسم توضيحي 4:
مؤشر الجوع والمؤشرات الفرعية لبنغلادش للأعوام 2000، 2005، 2010، 2018 14

رسم توضيحي 5:
مؤشر الجوع والمؤشرات الفرعية لإثيوبيا للأعوام 200، 2005، 2010، 2018 16

تمهيد:

يسر الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية؛ ومن خلال ظهيرها البحثي والمتمثل في المركز العالمي لدراسات العمل الخيري (GCPS)، أن تطلق هذه السلسلة المهمة في تطوير العمل الخيري تحت اسم: "**تقارير عالمية في العمل الخيري**"؛ لتقدِّم للقياديين والقائمين على مؤسسات العمل الخيري وكذلك المهتمين بشئون العمل الخيري والإنساني ملخصات تلك التقارير موجزة باللغة العربية.

وإيمانًا من الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية ووعيًا بأن الانسان الجائع لن يكون ذا دور في تنمية مجتمعه، وأن جهود التنمية الشاملة في التعليم والصحة والعمل.. وغيرها من المجالات الحيوية التي تستهدفها مؤسسات التنمية، وفي القلب منها مؤسسات القطاع الخيري والإنساني، لن تكون فعالة أو مؤثرة، كما لن يُكتب لها أن تؤتي ثمارها؛ إن لم تجعل الانسان واحتياجاته الأولية في بؤرة اهتمامها، يأتي هذا التقرير الأول من هذه السلسة، تحت عنوان "**المؤشر العالمي للجوع**" (Glob-al Hunger Index 2018).

ويقدم هذا المؤشر مقياسًا رقميًا يتتبع الجوع عالميًا وإقليميًا ومحلياً، ويقيِّم مدى التقدم أو التراجع في مكافحته، بما يتيح وسيلة لزيادة الوعي والفهم للظاهرة، ولمقارنة مستويات الجوع بين البلدان والمناطق، ولفت الانتباه إلى تلك المناطق من العالم حيث تكون مستويات الجوع أعلى، وحيث الحاجة أكبر إلى بذل جهود إضافية، مع تركيز خاص من تقرير هذا العام على ظاهرة "**الهجرة القسرية**" وما بينها وبين ظاهرة "الجوع" من ارتباط.

ولعل من تدابير القدر أن يأتي هذا التقرير منسجمًا ومتزامنًا مع انطلاقة المؤتمر الإنساني السنوي الثامن للشراكة الفعالة وتبادل المعلومات من أجل عمل إنساني أفضل، والمقرر انطلاقه في شهر نوفمبر 2018، وتنظمه "الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية" بالشراكة مع مكتب مساعد الأمين العام للشراكة مع الشرق الأوسط ووسط آسيا، في جنيف، ومنتدى تعزيز السلم بالمجتمعات المسلمة في أبو ظبي تحت شعار "**إنسانية واحدة ضد الجوع**"، حيث تنطوي واحدة من أبرز فعاليات المؤتمر على إطلاق مبادرة إنسانية تحت شعار: "**إطعام مليار جائع حول العالم**"، بهدف تسليط الضوء على ظاهرة الجوع، ورفعًا للوعي بأهمية تفعيل نظرة مشتركة ذات مسئولية تجاه شركاء الإنسانية، الذين يقاسون مخاطر الجوع وآثاره حول العالم.

فريق عمل المركز

الجهات المشاركة في التقرير:

Concern world wide

تأسست في أيرلندا عام 1968، وهي منظمة إنسانية دولية غير حكومية متخصصة في مكافحة الفقر المدقع، وتعمل في 25 بلدًا من أفقر بلدان العالم، وعبر مكاتب في أيرلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكوريا، تعمل مع الفقراء أنفسهم ومع الشركاء المحليين والدوليين الذين يشاركونها الرؤية؛ لخلق مجتمعات عادلة وسلمية، حيث يتمكن الفقراء من ممارسة حقوقهم الأساسية، وذلك عبر الانخراط في أعمال التنمية طويلة الأجل، والاستجابة لحالات الطوارئ، والسعي لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر من خلال التعليم التنموي.

Welthungerhilfe

واحدة من أكبر وكالات المعونة غير الحكومية في ألمانيا، تأسست في عام 1962 تحت مظلة منظمة الأغذية والزراعة التابعة الأمم المتحدة (FAO)، وهي واحدة من أولى المبادرات العالمية لمكافحة الجوع والفقر، وتقدم الدعم في 38 دولة من خلال 410 مشروعًا، من إغاثة الكوارث السريعة، إلى مشاريع التعاون الإنمائي طويلة الأجل، وتعتمد مبدأ المشاركة مع المنظمات المحلية، إلى جانب ممارسة دور الاستشارة والتوعية في هذا الإطار.

هذا التقرير:

مؤشر الجوع العالمي (Global Hunger Index (GHI هو أداة مصممة لقياس وتتبع ظاهرة الجوع على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، وتحتسب درجات GHI كل عام لتقييم التقدم أو التراجع في مكافحة الجوع، وتظهر نتائجه في تقرير يصدر في أكتوبر سنويًا، وقد صمم المؤشر لزيادة الوعي والفهم لمكافحة الجوع، ولتوفير طريقة لمقارنة مستويات الجوع بين البلدان والمناطق، ولفت الانتباه إلى تلك المناطق من العالم حيث تكون مستويات الجوع أعلى، وحيث الحاجة أكبر إلى بذل جهود إضافية للقضاء على الجوع.

صدر العدد الأول من التقرير عام 2006 بجهد مشترك بين المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية IFPRI وWelthungerhilfe، وفي عام 2007 أصبحت منظمة Con-cern Worldwide ناشرًا مشتركًا أيضًا، وبعد تنحي IFPRI عن المشاركة في التقرير عام 2018؛ أصبح GHI مشروعًا مشتركًا بين Welthungerhilfe وConcern Worldwide.

وإلى جانب تقديم نتائج GHI يتناول التقرير كل عام مقالاً يعالج أحد جوانب ظاهرة الجوع، وقد تعرض التقرير الثالث عشر لعام 2018 لقضية الهجرة القسرية والجوع، أما في السنوات السابقة فكانت الموضوعات وفق البيان التالي:

- 2010: نقص التغذية بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عامين.
- 2011: أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الجوع وسوء التغذية.
- 2012: تحقيق الأمن الغذائي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، عندما تصبح المصادر الطبيعية للأغذية نادرة بشكل متزايد.
- 2013: تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة نقص وسوء التغذية.
- 2014: الجوع المخفي.
- 2015: النزاع المسلح وعلاقته بالجوع.
- 2016: الوصول إلى هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالجوع الصفري بحلول عام 2030.
- 2017: تحديات عدم المساواة والجوع.

مقدمة:

يكشف مؤشر الجوع العالمي لهذا العام عن فجوة مؤلمة بين معدل التقدم الحالي والمعدل اللازم لمكافحة الجوع ونقص التغذية وتخفيف المعاناة البشرية، وهو يتعقب حالة الجوع في جميع أنحاء العالم، ويسلط الضوء على تلك الأماكن التي يعد العمل على معالجة الجوع فيها ملحًا أكثر.

وبالرغم من أن النتائج تُظهر انخفاض الجوع ونقص التغذية منذ عام 2000، في عديد من البلدان ومن حيث المتوسط العالمي؛ مما يدل على حدوث تحسُّن حقيقي في حياة ملايين الرجال والنساء والأطفال.. إلا أنه وبالرغم من التقدم القوي في بعض أجزاء العالم؛ فما زال الجوع ونقص التغذية مستمرين، بل في تفاقم في أجزاء أخرى من العالم، وفي كثير من المناطق لا تزال أعداد متزايدة من الناس تعاني من آثار الجوع وانعدام الأمن بسبب النزوح القسري؛ فهناك ما يقارب من 124 مليون شخص يعانون من الجوع الحاد، بزيادة فائقة 80 مليونًا عما كانت قبل عامين! ومن جهة أخرى لا يزال واقع الجوع ونقص التغذية ذا تأثير كبير على الجيل القادم، فهناك ما يقارب 151 مليون طفل يعانون من التقزم، و51 مليون طفل مشردون في جميع أنحاء العالم.

وقد باتت المكاسب التي تم تحقيقها بصعوبة مهددةً أكثر بسبب الصراعات، وتغير المناخ، وسوء الحكم، ومجموعة من التحديات الأخرى، وبالرغم من أن الأدلة تبين إمكانية التقدم الحقيقي، إلا أن الأسباب الجذرية والحقائق المعقدة للجوع لم تعالج بشكل كافٍ، ولا يبدو أننا نسير في الطريق الصحيح لتحقيق الهدف الذي التزمت به دول العالم عام 2015؛ بالوصول إلى الجوع الصفري بحلول عام 2030.

وإلى جانب درجات GHI لعام 2018 ينظر التقرير بشكل أعمق إلى حالة الجوع ونقص التغذية في بلدين: بنغلاديش وإثيوبيا، إلى جانب التعرض للهجرة القسرية والجوع، وضرورة التعامل معهما كمشاكل سياسية.

إن تقرير GHI لهذا العام ليس مجرد دعوة متجددة للعمل على مشكلتَيْ الجوع والهجرة القسرية، بل أيضًا دعوة عاجلة لاستنهاض الإنسانية في كيفية التعامل مع

حقيقة مروعة؛ هي أنه - وفي عالم مليء بالوفرة- يستمر انتهاك حقوق الإنسان للملايين من البشر، حيث ما زال أولئك يذهبون إلى فراشهم كل ليلة جوعى!

المنهجية:

تستند نتائج تقرير GHI إلى عملية من ثلاث خطوات (انظر: الرسم رقم 1)، تعتمد على البيانات المتاحة من مصادر مختلفة لاستيعاب الطبيعة متعددة الأبعاد للجوع:

أولاً: تحديد القيم:

يتم تحديد القيم بالنسبة لكل بلد في أربعة مؤشرات فرعية:

1. نقص التغذية: نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية؛ بمعنى أنهم لا يتناولون السعرات الحرارية الكافية.
2. هزال الطفل: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون الهزال؛ بمعنى من لديهم وزن منخفض مقارنة بطولهم مما يعكس نقص التغذية الحاد.
3. الأطفال المعاقون: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم؛ بمعنى من لديهم ارتفاع منخفض لسنهم مما يعكس نقص التغذية المزمن.
4. وفيات الأطفال: نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة؛ وهو انعكاس جزئي لمزيج قاتل من التغذية غير الكافية والبيئات غير الصحية.

ثانيًا: منح الدرجة القياسية:

يتم منح كل مؤشر من المؤشرات الفرعية الأربعة درجة قياسية على مقياس مكون من 100 نقطة، استنادًا إلى أعلى معدل ملاحظ للمؤشر على نطاق عالمي في العقود الأخيرة.

ثالثًا: تحديد درجة GHI لكل بلد:

يتم تجميع النتائج القياسية لحساب درجة GHI لكل بلد مع كل من الأبعاد الثلاثة

التي تمنح اوزانًا متساوية (مؤونة الطعام غير الكافية، وفيات الأطفال، ونقص التغذية لدى الأطفال الذي يتألف بالتساوي من التقزّم والهزال).

وهذه العملية المكونة من ثلاث خطوات تُنتج درجة GHI من مقياس مئوي؛ حيث الدرجة (0) هي الأفضل، والدرجة (100) هي الأسوأ، ومن الناحية العملية لا يتم الوصول إلى أي من هذه القيم المتطرفة.

وتُصنَّف درجات GHI حسب درجة خطورتها إلى خمس خانات:

1. منخفضة: 9.9≥.
2. معتدلة: 10.0- 19.9.
3. خطرة: 20.0- 34.9.
4. مرعبة: 35.0- 49.9.
5. مرعبة للغاية: ≥50.0.

وتستمد بيانات المؤشرات الفرعية من وكالات الأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف الأخرى؛ مثل: البنك الدولي (WB)، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، ومجموعة الأمم المتحدة المشتركة للوكالات المعنية بتقدير وفيات الأطفال (UN IGME)، وفي حالة عدم توفر بيانات من الأصل يستند تقدير المؤشرات الفرعية لـ GHI إلى أحدث البيانات المتاحة.

ويقدِّم GHI والمؤشرات الفرعية المتضمنة في صيغته عديدًا من المزايا؛ فمن الممكن أن تكون درجة GHI العالية دليلاً على نقص الغذاء، أو اتباع نظام غذائي منخفض الجودة، أو عدم كفاية الخدمات المقدمة لرعاية للأطفال، أو بيئة غير صحية، وقد تكون درجات GHI العالية - في بعض البلدان- ناتجة عن معدلات مرتفعة من نقص التغذية، مما يعكس نقصًا في السعرات الحرارية لشرائح كبيرة من السكان، وفي بلدان أخرى قد تنتج عن معدلات مرتفعة من هزال الأطفال؛

الـذي يعكـس نقـص التغذيـة الحـاد، أو تقـزم الاطفـال الـذي يعكـس نقـص التغذيـة المزمـن، و/ أو وفيات الأطفال؛ والتي تعكس مستويات الجوع ونقص التغذية عند الأطفـال، بالإضافـة إلـى التحديـات الأخـرى التـي تواجـه السـكان.

وقـد غابـت بعـض البلـدان عـن تقرير GHI 2018، حيـث إن ظـروف النزاعـات العنيفـة التـي تعانيهـا حالـت دون توفـر البيانـات اللازمـة بخصـوص المؤشـرات الفرعيـة الأربعـة لـGHI، مـن جهـة أخـرى لـم تحتسـب درجـات GHI لبعـض البلـدان ذات الدخـل المرتفـع؛ حيـث يكـون الجـوع منخفضًـا جـدًا، والبيانـات حـول تقزُّم وهـزال ووفيـات الأطفـال غيـر منتظمـة، كمـا لـم تحتسـب درجـات GHI بالنسـبة لبعـض الكيانـات أو الأقاليـم غيـر المسـتقلة، أو تلـك البلـدان التـي تقطنهـا مجموعـات صغيـرة.

رسم توضيحي 1: صيغة حساب درجات مؤشر الجوع العالمي

يتم حساب درجات GHI باستخدام عملية من ثلاث خطوات:

أولاً: يتم تحديد قيم مؤشرات المكونات الأربعة من البيانات المتاحة لكل بلد، المؤشرات هي:

- نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية.
- نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال (انخفاض الوزن مقابل الطول).
- نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم (منخفض الارتفاع مقابل العمر).
- نسبة الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ سن الخامسة (معدل وفيات الأطفال).

لخطوة 1: تحديد القيم لكل من المؤشرات الفرعية:

PUN: نسبة السكان الذين يعاني من نقص التغذية (٪)
CWA: انتشار الهزال عند الأطفال دون سن الخامسة (٪)
CST: انتشار التقزّم لدى الأطفال دون سن الخامسة (٪)
CM: نسبة الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة (٪)

ثانيًا: يتم إعطاء كل مؤشر من المؤشرات الأربعة معيارًا قياسيًا قائمًا على عتبات محددة بقليل فوق أعلى قيم للمؤشر على مستوى الدولة لوحظت في جميع أنحاء العالم بين عامي 1988 و2013.

على سبيل المثال أعلى قيمة لنقص التغذية المقدر في هذه الفترة هو 76.5%؛ لذلك تم تعيين عتبة للمعايرة أعلى بقليل 80 %، وفي سنة معينة إذا كانت نسبة نقص التغذية - لبلد ما- 40 % فإن نسبة المعايرة تكون 50 %، وهو ما يعني بعبارة أخرى أن هذا البلد يقف في منتصف الطريق بين عدم وجود نقص التغذية والوصول إلى الحد الأقصى للمستويات.

الخطوة 2: تقييس المؤشرات المكونات:

PUN القياسي = 100 × PUN /80
CWA القياسي = 100 × CWA /30
CST القياسي = 100 × CST /70
CM القياسي = 100 × CM /35

ثالثًا: يتم تجميع النتائج القياسية لحساب درجة GHI لكل بلد، يسهم كل من نقص التغذية ووفيات الأطفال بثلث درجة GHI، في حين تسهم مؤشرات نقص التغذية لدى الأطفال - هزال وتقزم الأطفال- بالسدس.

الخطوة 3: مؤشرات المكون الكلي:

1/ 3 × PUN القياسي +
1/ 6 × CWA القياسي +
1/ 6 × CST القياسي +
1/ 3 × معيار CM القياسي = درجة GHI

الاتجاهات العالمية والإقليمية والمحلية

أولاً: العالم:

- يشير مؤشر الجوع العالمي لعام 2018 إلى أن مستوى الجوع ونقص التغذية في جميع أنحاء العالم يقع ضمن خانة «خطير»، بقيمة 20.9، وبانخفاض عن 29.2 في عام 2000 قدره 28 %، ويعزى هذا التحسن إلى الانخفاض الذي طرأ منذ عام 2000 على جميع المؤشرات الفرعية الأربعة (انتشار نقص التغذية، وتقزم الأطفال، وهزال الأطفال، ووفيات الأطفال) في البلدان المدرجة في GHI.

- وبلغت نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية 12.3 % خلال 2015-2017، بانخفاض من 17.6 % خلال 1999- 2001، وفي الأطفال تحت سن الخامسة انخفضت نسبة من يعانون التقزم من 37.1 % في 1998- 2002، إلى 27.9٪ يعانون من التقزم؛ استنادًا إلى بيانات 2013- 2017، وانخفضت نسبة الهزال من 9.7 % في 1998- 2002 إلى 9.3 %، كما انخفضت نسبة الوفيات في الأطفال دون الخامسة من 8.1 % في عام 2000 إلى 4.2 % في عام 2016، (انظر: الرسم التوضيحي رقم 2).

رسم توضيحي 2: مؤشر الجوع عالميًا وإقليميًا لأعوام 2000، 2005، 2010، 2018

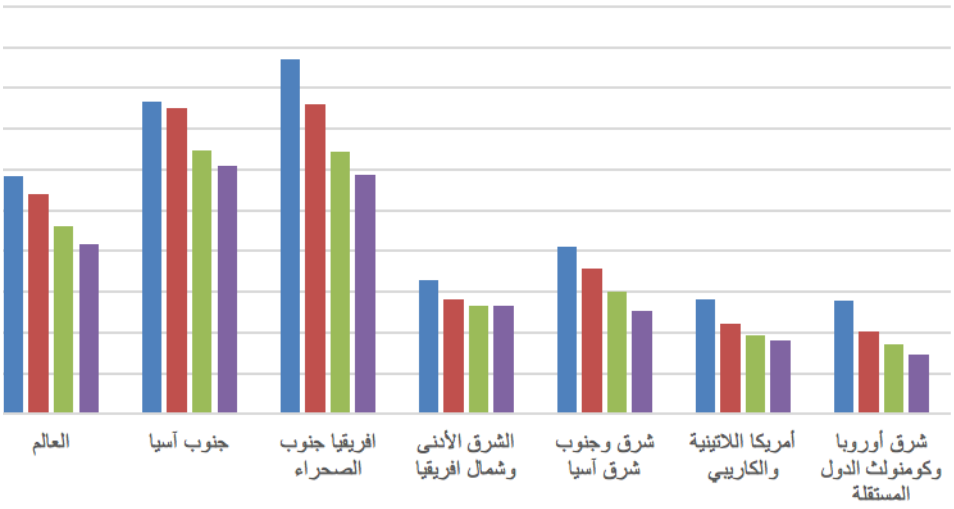

- نحن ما زلنا بعيدين عن عالم خالٍ من سوء التغذية، التقديرات المشتركة، والتي تغطي مؤشرات التقزم والهزال الشديد والوزن الزائد بين الأطفال دون سن الخامسة؛ تكشف عن عدم كفاية التقدم للوصول إلى أهداف منظمة الصحة العالمية لعام 2025 وأهداف التنمية المستدامة المحددة لعام 2030: القضاء على الجوع، وضمان الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة.

- إن الطموح بعالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030 سيكون تحديًا يتطلب تحقيقه مجهودًا متجددًا من خلال طرق جديدة للعمل، وقد يكون تحقيق الجوع الصفري والقضاء على نقص التغذية هدفًا بعيد المنال بالنسبة لعديد من البلدان المتأثرة بالنزاعات.

- ستكون هناك حاجة لتقدم متسارع في أكثر من ربع البلدان لتحقيق هدف التنمية المستدامة في الحفاظ على حياة الأطفال.

- إن هدف تحقيق الجوع الصفري لن يتم دون زيادة الجهود ومقاربات جديدة، وقد أظهرت توقعات GHI أنه على وتيرة الحد من الجوع السائدة منذ عام 2000، فإن ما يقرب من 50 بلدًا سوف يفشل في الوصول إلى مستويات الجوع المنخفضة بحلول عام 2030 كما هي مصنفة في مقياس الشدة في GHI، وفي الوقت الحاضر فشلت بالفعل 79 دولة في الوصول إلى ذلك الغرض وفقًا لتقرير GHI 2018.

ثانيًا: الأقاليم:

- تراوحت درجات GHI لعام 2018 في جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما بين 29.4 و30.5، وهي تعكس مستويات خطيرة من الجوع، كما أنها تقف في تناقض صارخ مع نظيراتها في شرق وجنوب شرق آسيا والشرق الأدنى وشمال إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشرق أوروبا

وكومنولث الدول المستقلة، والتي تتراوح من 7.3 إلى 13.2 وتشير إلى مستويات جوع منخفضة أو معتدلة.

- ترتفع معدلات نقص التغذية وتقزم الأطفال وهزال الأطفال ووفيات الأطفال بشكل غير مقبول في جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، ويحظى جنوب آسيا بأعلى معدلات لتقزم وهزال الأطفال مقارنة بأي إقليم آخر في العالم، تليه إفريقيا جنوب الصحراء التي تحظى بدورها بأعلى المعدلات من حيث نقص التغذية ووفيات الأطفال، تليها جنوب آسيا.
- لم يتناقص معدل هزال الأطفال في جنوب آسيا بل ازداد بعض الشيء منذ عام 2000، وهو الأعلى بين الرضَّع من عمر 0- 5 شهور، وهو مرتبط بانخفاض مؤشر كتلة الجسم الأمومي، كما لوحظ أن وجود مراكز الأمومة والطفولة، والوصول إلى المياه النقية والمرافق الصحية؛ أشد ارتباطًا بمعدلات هزال الأطفال مقارنة بدخل الاسرة، مما يعني أن الحدَّ من الفقر وحده قد لا يكون كافيًا لتصحيح الوضع.
- إن تقزُّم الأطفال في جنوب آسيا مرتفع للغاية، ومنذ عام 2000 انخفض معدل التقزم في الإقليم من نصف جميع الأطفال تقريبًا إلى ما فوق الثلث، ولكنه لا يزال أعلى معدل إقليمي لتقزم الأطفال على مستوى العالم، ومن العوامل التي يجب معالجتها لتخفيض هذا المعدل زيادة استهلاك الأغذية غير الأساسية، والحصول على خدمات الصرف الصحي والمياه المأمونة، وتعليم المرأة، والمساواة بين الجنسين، وتوافر الغذاء على المستوى المحلي.
- أدت النزاعات المسلحة والتقلبات المناخية -إن بشكل مشترك أو منفرد- إلى تفاقم نقص التغذية في إفريقيا جنوب الصحراء، وبأعلى معدل إقليمي لنقص التغذية بين جميع المناطق في التقرير، حيث وصلت النسبة إلى 22% في 2015- 2017، وبزيادة عن الفترة 2009- 2011، ويسهم عدم الاستقرار الناجم عن النزاعات في نقص التغذية لدى الأطفال، مما يزيد من تعرضهم للأمراض التي يمكن أن تؤدي إلى الوفاة المبكرة، ومن ضمن البلدان العشرة التي لديها أعلى المعدلات في العالم في وفيات الأطفال دون سن الخامسة توجد سبع دول في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى! وتعد دولاً هشة.

ثالثًا: البلدان:

- استنادًا لنتائج GHI 2018 فإن ستة بلدان تعاني من مستويات جوع مرعبة؛ وهي: (تشاد، هايتي، مدغشقر، سيراليون، اليمن، زامبيا)، في حين أن بلدًا واحدًا هو جمهورية إفريقيا الوسطى يعاني من مستوى مرعب للغاية، وهناك خمس وأربعون دولة من أصل 119 دولة مصنفة لديها مستويات خطيرة من الجوع، كما لم تشهد 16 حالة تحسنًا أو تدهورًا في مستويات الجوع منذ عام 2010.

- لم يتم حساب نتائج GHI لبعض البلدان لأن البيانات لم تكن متاحة لجميع مؤشرات GHI الفرعية الأربعة، ومع ذلك صنفت حالات الجوع ونقص التغذية في سبعة من هذه البلدان (بوروندي، جمهورية الكونغو، ليبيا، الصومال، جنوب السودان، سوريا) كمدعاة للقلق، فجميع هذه البلدان تعاني صراعًا عنيفًا واضطرابًا سياسيًا و/ أو الفقر المدقع بموجات كبيرة من الهجرة القسرية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بانعدام الأمن الغذائي.

- كانت هناك عوامل عدة؛ منها: النزاعات المسلحة، وانعدام الاستقرار، والتدهور البيئي، والتقلبات المناخية، والكوارث الطبيعية؛ أدت إلى تفشي نقص التغذية، التي أدت بدورها إلى حصول بعض البلدان (إفريقيا الوسطى، تشاد، اليمن وهايتي) على درجات عالية في تقرير GHI لعام 2018.

- حصلت زمبابوي والصومال وجمهورية إفريقيا الوسطى على أعلى المعدلات في نقص التغذية، والتي تراوحت بين 46.6 و61.8 %، بينما كانت أعلى المعدلات لوفيات الأطفال دون الخامسة في الصومال 13.3%، وتشاد 12.7 %، وإفريقيا الوسطى 12.4 %.

- حصلت تيمور الغربية وإريتريا وبوروندي على أعلى معدلات تقزم، وبما لا يقل عن نصف الأطفال في كلٍّ منها، بينما ينتشر الهزال بشكل أكبر في جيبوتي والهند وجنوب السودان، ولكن حتى بين هذه البلدان الثلاثة تتباين التقديرات بشكل كبير، حيث بلغت 16.7 % و21.0 % و28.6 % على التوالي.

- مما يدعو للتفاؤل حصول 27 بلدًا على مستويات معتدلة من الجوع و40 بلدًا على مستويات منخفضة، كما حققت بعض البلدان -بما فيها دول في جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء المناطق الأعلى عالميًا في مستويات الجوع ونقص التغذية- درجات متوسطة، ومن هذه الدول: الغابون، وغانا، وموريشيوس، والسنغال، وجنوب إفريقيا، وسريلانكا، ووقفت وراء التحسن عوامل عدة؛ منها: التحسن في مستوى الدخل، والرعاية الصحية، وتغذية الوالدين، والتعليم، إضافة إلى إعطاء الأولوية للتغذية في السياسات الوطنية، والاستثمار المتزايد في الزراعة، وهي مصدر مهم للنمو الاقتصادي والأمن الغذائي.
- سجلت بعض البلدان (أنغولا، وإثيوبيا، ورواندا) تقدمًا ملحوظًا، فقد شهدت كل منها حربًا أهلية مدمرة في العقود الأخيرة، وكانت تعاني من مستويات جوع مرعبة للغاية في عام 2000، إلا أنها شهدت انخفاضًا في درجات GHI لعام 2018 بـ20 نقطة أو أكثر، فما إن استقرت الأوضاع وتنامى الهدوء النسبي إلا وتعافى الأمن الغذائي والتغذية بشكل جوهري.

رابعًا: ضمن حدود البلد:

- من الممكن للنتائج المحلية أن تحجب تباينًا كبيرًا داخل حدود البلدان؛ مما يزيد من إمكانية حدوث مشاكل خطيرة على المستوى دون المحلي مع عدم ملاحظتها ومعالجتها، علاوة على ذلك فإن إدراك طبيعة تحديات الجوع ونقص التغذية التي تواجه مناطق متعددة في أي بلد يمكن أن يساعد في تحسين الإجراءات والسياسات بشكل أفضل لتلبية احتياجات تلك المناطق.

- هناك عديد من العوامل التي تؤثر على حجم الفوارق داخل البلد في مستويات التقزم وغيره من المؤشرات الفرعية لـ GHI؛ مثل: انعدام المساواة في التغذية والصحة، والتمييز بأشكاله المختلفة (على أساس الجنس أو العرق أو الدين)، عدد الوحدات دون المحلية التي يتألف منها البلد، حجم السكان المحلي ومساحة الأرض، ومتوسط مستوى التقزم المحلي.

- تُظهر البلدان اختلافات واسعة -وعلى مستوى العالم- في مستويات التقزم،

فأمريكا اللاتينية على سبيل المثال لديها واحدة من أدنى مستويات الجوع الإقليمية، ومع ذلك فإن مستويات التقزم في مقاطعات غواتيمالا تتراوح من 25 % إلى 70 %، على حين يكون السكان الأصليون في البيرو أكثر عرضة من غيرهم للتقزم، وفي بعض الحالات تكون المناطق الحضرية في الغالب ذات مستويات التقزم الأدنى، خلافًا للأجزاء الأخرى من البلاد، ومثال ذلك بوروندي، وقد يكون مستوى التقزم مرتفعًا في مقاطعة معينة بشكل استثنائي بالنسبة للبلد ككل؛ ومثال ذلك محافظة سانجا في الكونغو.

الهجرة القسرية والجوع

- هناك ما يقدَّر بنحو 68.5 مليون نازح على مستوى العالم، يشملون 40 مليونًا من النازحين داخليًا، و25.4 من اللاجئين، و3.1 مليونًا من طالبي اللجوء، ممن أُجبروا على ترك ديارهم نتيجة النزاعات المسلحة والعنف والكوارث (طبيعية كانت أم من صنع الانسان)؛ بهدف الوصول إلى أماكن آمنة يستطيعون فيها إعالة أنفسهم وأسرهم.

- إن الجوع -في فترات النزاعات- قد يكون في سببًا ونتيجةً للهجرة القسرية آن؛ فالنزاعات لا تهدد حياة البشر فقط، بل مصادر عيشهم أيضًا؛ مما يقوض قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، فضلاً عما تفرضه النزاعات من قيود على حركة الأفراد ووصولهم إلى الأسواق والأراضي الزراعية والأعمال، وفي حين قد يسعى البعض إلى الوصول إلى مكان آمن بما يملكون من مدخرات أو أصول؛ حتى لا يضطروا إلى مواجهة الجوع قبل نزوحهم؛ فإن بعضهم الآخر لا يكون محظوظًا؛ فيرحلون ويفقدون كل شيء في الوقت نفسه! وآخرون قد ينزحون مرات عديدة؛ فيتآكل أمنهم الغذائي وقدرتهم على التكيف وإعالة أسرهم.

- تعدُّ الهجرة القسرية والجوع تحديين متشابكين بشكل وثيق، يؤثِّران في بعض أفقر المناطق وأكثرها اضطرابًا في العالم، كما هو الحال في سوريا والصومال وجنوب السودان وأفغانستان وميانمار، والتي بالرغم مما بينها من اختلافات إلا أنها تشترك في عديد من أوجه التشابه، ففي كلٍّ منها يفرُّ

المشردون من ظروف تجعلهم غير آمنين على حياتهم، كما يصبح وصولهم إلى المواد الغذائية الأساسية واللوازم الأخرى محفوفًا بالمخاطر.

- على الرغم من أن النازحين يستطيعون وغالبًا ما يقدمون مساهمات قيّمة للاقتصاديات والمجتمعات المحلية؛ إلا أنهم بعددهم واحتياجاتهم يشكلون عبئًا ثقيلاً على المجتمعات والحكومات والمناطق التي تستضيفهم، خاصةً إذا كانت المساعدة الإنسانية غير كافية أو منعدمة، وبالرغم من أنه من الممكن المبالغة في تكاليف استضافة اللاجئين؛ إلا أن الدراسات أظهرت أن أثر تدفق اللاجئين قد يكون إيجابيًا إذا كانت هناك مساعدات كافية من المانحين.

- إن الأدوات المستخدمة حاليًا للردِّ على الهجرة القسرية غير كافية؛ لأنها تركز على الاستجابات الإنسانية الفنية القصيرة الأجل، بدلاً من معالجة الاقتصاد السياسي للنزوح والاحتياجات طويلة الأجل للنازحين، كما أن تحليل العلاقة بين الجوع والهجرة القسرية يكشف عن وجود مفاهيم خاطئة مشتركة حول كليهما، والتي بالرغم من الأدلة الكبيرة التي تكشف عن كونها غير منتجة؛ إلا أنها متواصلة ومستمرة في التأثير على السياسات، كما تقف عقبةً في سبيل معالجة الأسباب الجذرية للنزوح، وتلبية مجموعة من احتياجات الناس طيلة مدة نزوحهم، ولتصحيح هذه المفاهيم الخاطئة، وسعيًا لفهم القضايا ومعالجتها بشكل أفضل؛ يقترح التقرير الطرق التالية:

1. ينبغي فهم الجوع والتهجير ومعالجتهما كمشاكل سياسية:

- بالرغم من أن الجوع غالبًا ما يفسر كنتيجة لأسباب بيئية أو طبيعية، إلا أنه -كما النزوح تمامًا- عادة ما يكون نتيجة لظروف سياسية؛ فالكوارث الطبيعية -الجفاف والفيضانات وتقلبات الطقس الحادة- ستؤدي إلى الجوع والنزوح فقط عندما تكون الحكومات غير مستعدة، أو غير راغبة في الاستجابة؛ إما لأنها تفتقر إلى القدرة، أو بسبب الإهمال المتعمد، أو إساءة استخدام السلطة.

- على المستوى العالمي باتت المجاعات على نطاق واسع شيئًا من الماضي، فقد أصبحت الحكومات قادرة بشكل متزايد على التوقع والاستعداد والمنع والرد على الظروف التي تسبِّب تجويع الملايين من الناس حتى الموت، كما أن الحكومات قد أصبحت معرَّضة للمحاسبة من مواطنيها الذين يتوقعون منها اتخاذ هذه الإجراءات.

- إن أنظمة الحكم التي تخضع للمحاسبة من قبل الأشخاص الذين تمثِّلهم، من خلال الصحافة الحرة والمشاركة الديمقراطية والقيادة الشفافة؛ أبعد عن غيرها من التورط في السماح للجوع بالتطور؛ خشية أن تجد هذه الأنظمة نفسها قد أُخرجت من السلطة من قِبل ناخبيها.

- بالرغم من ذلك فما زال بالإمكان حدوث الجوع وشكله الأكثر تطرفًا (المجاعة) غالبًا بسبب عوامل متعددة؛ منها: الاستهداف أو السياسة المتعمدة من قِبل أفراد أو مؤسسات، والإهمال أو نقص القدرة، التي تمنع الناس من الوصول إلى الموارد التي يحتاجونها، وقد لوحظ أن البلدان صاحبة أعلى الدرجات في GHI 2018 هي ذاتها الأماكن المتضررة من الصراع والعنف السياسي ونزوح السكان.

- يحظر القانون الإنساني الدولي استخدام الحرمان من الطعام أو التجويع كسلاح في الحرب، كما تم التأكيد على الحظر في قرار مجلس الأمن رقم 2417 عن الجوع والنزاعات الصادر في مايو 2018، والذي أدان تجويع المدنيين والحرمان غير القانوني من وصول المساعدات الإنسانية كتكتيك في الحرب، ومع ذلك ما زالت انتهاكات ذلك القانون الإنساني تحدث باستمرار، وأصبح تجويع الناس تكتيكًا شائعًا تستخدمه الأنظمة والجهات الفاعلة غير الحكومية، وقد تم استخدام هذا التكتيك في عام 2011 في الصومال.

2. إن العمل الإنساني منفردًا ليس استجابة كافيةً للهجرة القسرية:

- إن معظم حالات الهجرة القسرية تكون طويلة الأمد؛ حيث يقضي الناس عدة سنوات (ربما أجيالًا) في النزوح، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 80 % من اللاجئين في العالم (البالغ عددهم 22 مليونًا) قد نزحوا لأكثر

من 10 سنوات، في حين أن 40 % تم تشريدهم لأكثر من 20 عامًا، ويبلغ متوسط مدة النزوح للّاجئ حاليًا 26 سنة!

- إن استجابة العالم لحالات الهجرة القسرية تكاد تكون دائمًا بالعمل الإنساني وحده وتقديم الدعم، الذي يمكن أن يساعد في استقرار حالة الطوارئ، وإنقاذ عديد من الأرواح على المدى القصير، وتلبية الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، إلا أن الأدوات الإنسانية المستخدمة لمنع الجوع والاستجابة له بين النازحين فعليًا أو أولئك المعرضين لخطر النزوح؛ لا يمكنها إبعاد شبح الجوع بشكل كامل؛ لأنها تميل إلى عدم التعامل مع الديناميكيات طويلة الأجل وآثار التهجير، كما أنها لا تعالج أسباب الجوع بما فيه الكفاية، وهو ما يعني أن المتضررين لن يتعافوا بشكل كافٍ لتحمل الصدمات المستقبلية.
- إن النزوح المطوَّل هو مشكلة سياسية وتنموية في الوقت ذاته، وإن الفشل في رؤيتها على هذا النحو يترك الناس غير قادرين على تأمين سبل عيشهم بطرق من شأنها أن تحميهم من الجوع وتجعلهم أكثر قدرة على الصمود، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن حقوق الأشخاص النازحين (التنقل والوضع القانوني والحصول على الخدمات والعمل) تظل مقيدة، وبالتالي غير مستقرة، فهؤلاء في كثير من الأحيان ليسوا مدمجين في أسواق العمل، ولا يملكون أصولاً منتجة؛ مثل: الأرض، أو الماشية، ولا يستطيعون الحصول على تعليم ميسور التكلفة، أو رعاية صحية أو خدمات أخرى، كما لا يمكنهم مطالبة أقاربهم وجيرانهم بمساعدتهم على نحو فعَّال إذا ما تم تشريد المجتمع بأكمله للأسباب نفسها.
- إن النزوح المطوَّل ظاهرة متنامية، ومن شأن معالجته باتباع نهج أكثر شمولية أن يوفر منافع للمجتمعات التي تستضيف النازحين، فالنزوح قد يجلب انعدام الأمن الغذائي للمجتمعات المضيفة، فضلاً عن التوتر الذي يمكن أن ينتاب العلاقة بين المستضيفين والنازحين بسبب المنافسة على فرص العمل، ومع ذلك لا توجد وسيلة فعالة -في الوقت الحاضر- للانتقال من المساعدات الإنسانية إلى مزيد من الدعم الموجَّه نحو التنمية؛ فالتمويل الموجَّه نحو التنمية للنازحين الذين طال أمد نزوحهم لأكثر من خمس سنوات يعاني

نقصًا، وفي عام 2017 بلغ التمويل الإنساني العالمي أكثر بقليل من 27 مليار دولار أمريكي، وبالرغم من مناشدات الأمم المتحدة؛ فإن هناك عجزًا بنسبة 41 %، مما يقلل من القدرة على الاستثمار على المدى الطويل في الجهود المبذولة للتغلُّب على انعدام الأمن الغذائي المزمن -على سبيل المثال- بتعزيز سبل العيش ودعم القدرة على التكيُّف.

- على الرغم من إطلاق بعض المبادرات الدولية، إلا أن عملاً قليلاً قد تحقق نحو الاعتراف بالحاجة إلى معالجة النزوح المطول كمسألة إنمائية[1].

3. النازحون الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي عادة ما يبقون في مناطقهم الأصلية ويحتاجون للدعم هناك:

- يميل المتضررون من انعدام الأمن الغذائي بشكل نموذجي إلى الانتقال إلى أقرب مدينة، أو عبر الحدود الدولية إلى أقرب مخيم للاجئين، وقد يفضِّلون أيضًا البقاء أقرب إلى منازلهم لأسباب متنوعة، وهذا لا يعني إهمال الجهود المبذولة للحدِّ من الجوع وتحديد العوامل الدافعة للهجرة القسرية، بل يعني أين ينبغي أن تركز هذه الجهود.

- بالرغم من الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمهاجرين التي دخلت إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية منذ عام 2015؛ إلا أن هذه الأعداد تبقى قليلة في السياق العالمي.

- تقع مراكز النزوح الرئيسية في العالم في المناطق الأفقر ذات القدرة المحدودة للغاية على استيعاب أعداد كبيرة من النازحين، ومن ضمن 20 دولة مصنفة في أدني مؤشر التنمية الإنسانية العالمي، فإن 16 لديها خبرة حالية أو حديثة جدًا مع النزوح و/ أو استضافة اللاجئين، وتقع جميعها في

(1) تطلق "الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية" -ممثِّلة لدولة الكويت- بالشراكة مع مكتب مساعد الأمين العام للشراكة مع الشرق الأوسط ووسط آسيا، في جنيف، ومنتدى تعزيز السلم بالمجتمعات المسلمة في أبو ظبي مبادرة إنسانية تحت عنوان: "إطعام مليار جائع حول العالم"، وذلك خلال المؤتمر الإنساني الثامن للشراكة الفعالة وتبادل المعلومات من أجل عمل إنساني أفضل (الكويت- نوفمبر 2018)، ومن النقاط الإيجابية التي تُحسب لتلك المبادرة تركيزها بشكل واضح -إلى جانب مبدأ الإطعام- على اتخاذ إجراءات عملية تجاة تحقيق تنمية المجتمعات المستهدفة بالشراكة بين منظمات العمل الإنساني؛ للقضاء على الجوع بشكل جذري (المحرِّر).

خانة خطير أو مرعب أو مرعب للغاية في تقرير GHI هذا العام، أو تعاني من نقص البيانات، وإن كانت تبقى مصدر قلق كبير.

- تسهم الاتفاقات والقوانين الدولية في حقيقة ميل النازحين إلى البقاء في مناطقهم الأصلية، كما تختلف فيما بينها في توصيف اللاجئ الذي يُمنح الحماية القانونية (انظر: الرسم رقم 3).

رسم توضيحي 3: الدول التي حصل فيها النازحون على حقّ اللجوء السياسي

عدد النازحين (بالآلاف)	الدولة	الدول المستضيفة لهم	الدولة المستضيفة	عدد النازحين إليها (بالآلاف)
1002	جنوب السودان	السودان	تركيا	681.0
		أوغندا	بنغلادش	655.5
		الكونغو الديمقراطية	السودان	479.7
		إثيوبيا	أوغندا	459.6
		أخرى	الكونغو الديمقراطية	104.4
745.2	سوريا	تركيا	إثيوبيا	75.4
		السودان	الكاميرون	34.0
		أخرى	أنغولا	32.8
655.5	ميانمار	بنغلادش	تنزانيا	22.5
110.5	إفريقيا الوسطى	الكونغو الديمقراطية	أخرى	98.2
		الكاميرون		
		أخرى		
94.7	الكونغو الديمقراطية	أوغندا		
		انغولا		
		أخرى		
37.2	بوروندي	أوغندا		
		الكونغو الديمقراطية		
		تنزانيا		
		أخرى		

- نظرًا لحركتهم القصيرة المدى والعبء الكبير على المجتمعات المضيفة، يحتاج اللاجئون والنازحون داخليًا -ممن يعانون انعدام الأمن الغذائي- إلى تقديم المساعدة إن أمكن في مناطقهم الأصلية، وقد تتخذ هذه المساعدة صورة المعونة الغذائية أو التحويلات النقدية أو قسائم الشراء، كما ينبغي أن تتضمن حرية الحركة والبحث عن فرص العمل، بما يجعل النازحين مكتفين ذاتيًا، وأكثر مساهمة في الاقتصادات المحلية ممَّا عليه الحال عندما يكونون محصورين في المخيمات ومعتمدين على المساعدات الخارجية.

- هناك حاجة -وعلى نطاق أوسع- للتنمية الإقليمية في المجتمعات المضيفة؛ للمساعدة في دعم النازحين ومكافحة الجوع في الوقت نفسه داخل مجموعة السكان نفسها، إذ إن هذه التنمية الإقليمية يمكن أن تخلق اقتصادات مزدهرة، كما أن تعزيز هذه التنمية بالتعامل مع هياكل الحوكمة وسياسة الدولة والمجتمع المدني؛ سيجنِّب المجتمع أشكالاً من الاضطهاد والانهيار المجتمعي وانعدام الأمن الغذائي الذي يؤدي إلى مزيد من الجوع والهجرة القسرية.

- هناك حاجة - وفي ظل ظروف معينة- لدعم بعض اللاجئين خارج المنطقة الأصلية، ومنها: انعدام احتمالية العودة، أو عدم قدرة البلد المضيف على توفير احتياجات النازحين من طالب اللجوء، وفي مثل هذه الحالات قد تكون إعادة التوطين إلى دولة ثالثة خارج المنطقة ضرورية.

4. إن قدرة اللاجئين على التكيُّف ينبغي ألا تغيب بالكلية.

- إن من الضروري فهم (لماذا ينزح الناس؟ ومتى؟) لتحديد احتياجاتهم من المساعدة والحماية، وتحديد الشروط التي يحتمل أن تبقيهم نازحين، واتخاذ الإجراءات التي قد تمنحهم الثقة للعودة (أو فهم لماذا لن تكون العودة ممكنة، ولماذا ينبغي العثور على حلول أخرى للنزوح).

- إن النازحين قسرًا لا يفقدون قوتهم وقدرتهم على التكيف تمامًا، وبغض النظر عن مدى معاناتهم أو الظروف التي تحيط بتشردهم؛ قد يعمل

اللاجئون والنازحون داخليًا لضمان الوصول إلى الغذاء، وفي كثير من الأحيان بطرق مبتكرة، وينوِّعون مصادر عيشهم من خلال مزاولة التجارة والعمل بأجر وغيرها، وبعضهم قد يشركون في المساعدات أقاربهم الذين اختاروا البقاء في مناطقهم الأصلية؛ بهدف حماية ممتلكاتهم، فهم يفعلون هذا كاستثمار طويل الأجل في المستقبل.

- يجب أن تُبنى السياسات المصممة لمساعدة اللاجئين والنازحين داخليًا على قدرتهم على التكيف، ولكن هذه السياسات في الواقع تعمل غالبًا على تقويض هذه القدرة عند النازحين! على سبيل المثال: منع النازحين من الانتقال عبر البلاد أو امتلاك العقارات أو العمل بشكل قانوني، وغياب الحماية القانونية.

نظرة أقرب إلى الجوع ونقص التغذية

أولاً: بنغلاديش:

- تعد الزراعة مصدرًا مهمًا للعيش في بنغلاديش؛ حيث تمثل 42 % من إجمالي العمالة، وبالرغم من ذلك يواجه المزارعون عديدًا من التحديات، بما فيها عدم الوصول إلى الموارد والخدمات، تقلبات الطقس المدمرة، والضغوط السكانية التي حدَّت من وصول المزارعين إلى الأراضي الصالحة للزراعة، ولا تتجاوز مساهمة قطاع الزراعة 15 % من الدخل الوطني الإجمالي، فضلاً عن تراجع مساهمتها في الحدِّ من الفقر عما كانت عليه من قبل.

- على الرغم ممَّا طرأ من تحسُّن، إلا أن الجوع ونقص التغذية في بنغلاديش لا يزال مقلقًا، فدرجتها على GHI - التي انخفضت من 36.0 عام 2000 إلى 26.1 لعام 2018 - مازالت تعدُّ خطيرة، ومنذ عام 2000 انخفضت معدلات نقص التغذية وتقزم الأطفال ووفيات الأطفال، أما معدل هزال الطفل فتشير أحدث البيانات إلى أنه أعلى مما كان عليه في عام 2000، وبالرغم من اكتفاء البلاد الذاتي من الأرز إلا أن 15.2 % من السكان يعانون من نقص التغذية (انظر: الرسم رقم 4).

رسم توضيحي 4: مؤشر الجوع والمؤشرات الفرعية لبنغلادش للأعوام (2000، 2005، 2010، 2018)

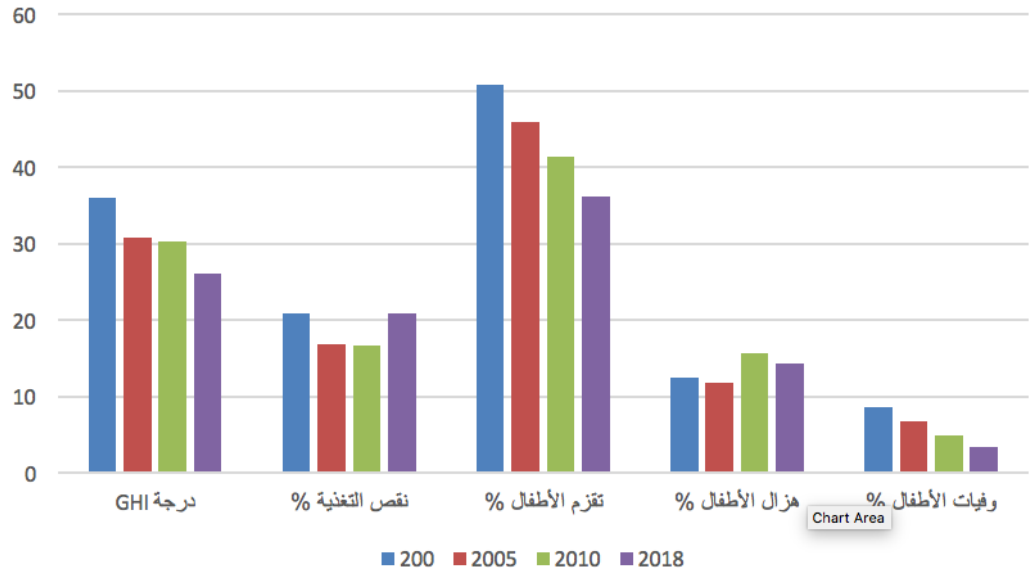

بالرغم من أن معدل تقزم الأطفال قد انخفض في السنوات الأخيرة إلا أنه لا يزال أمرًا مقلقًا، وفي عام 2015 كانت نسبة الأطفال المولودين بوزن منخفض 22.6 %، وهناك أدلة على أن حالة التغذية للأمهات الحوامل عامل مؤثر، إضافة إلى عمر الأم؛ حيث تتفاقم المشكلة في الحمل أثناء سنّ المراهقة.

- هناك نقص في تغذية الأطفال دون سنّ الثانية، وهي فترة تعد فيها التغذية السليمة ذات أهمية حاسمة للنمو الصحي، ووفقًا للمسح الديموغرافي والصحي في بنغلاديش لعام 2014 فإن 77 % من الأطفال دون سنّ 24 شهرًا يتلقون الرضاعة الطبيعية الملائمة للعمر، إلا أن 23 % فقط من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و23 شهرًا هم من تم تغذيتهم "بالحد الأدنى المقبول من الغذاء"، في معيار يجمع بين الحد الأدنى من التنوع الغذائي والحد الأدنى لمعدل الوجبات.

- تتأثر تغذية الأطفال كذلك بالحالة الصحية؛ فقد أظهرت الدراسات وجود صلة محتملة بين التقزم في مرحلة الطفولة والاعتلال المعوي البيئي، وهو حالة تنطوي على اضطراب في وظيفة الأمعاء بسبب التعرض لمسببات الأمراض البيئية.
- شهدت بنغلاديش انخفاضًا مطّردًا في تقزُّم الأطفال خلال العقود الأخيرة، ويعود ذلك إلى ارتفاع دخل الأسرة، والنمو في تعليم الوالدين، وكذلك الصحة، والصرف الصحي، والعوامل الديموغرافية.
- كان لكلٍّ من مشاريع الزراعة والبستنة، والبرامج الواسعة لمكافحة الفقر، والتمويل المصغر؛ أثر إيجابي في تحسين إنتاج الغذاء والاستهلاك والتغذية، وزيادة الدخل، والارتقاء بوضع المرأة.
- تعمل حكومة بنغلاديش على تعزيز الأمن الغذائي وسبل التغذية ضمن مجموعة من السياسات وأطر العمل، منها: رؤية 2021 التي تسعى لتحويل البلاد إلى اقتصاد متوسط الدخل، والقضاء عمليًّا على الفقر، وتوجيه سياسة الزراعة المحلية نحو جعل الأمة مكتفية ذاتيًا من الغذاء، وتوجيه السياسة الغذائية المحلية (NFP) بهدف ضمان نظام أمن غذائي يعتمد عليه للجميع، ومتابعة سياسة التغذية المحلية (NNP) التي تسعى إلى تحسين حالة التغذية للبنغال من خلال ضمان توافر الغذاء الكافي والآمن، ومتابعة السياسة المحلية للنهوض بالمرأة؛ بهدف ضمان حقوق المرأة، والقضاء على أشكال التمييز ضدها.

ولتحقيق مزيد من التقدم في معالجة الجوع ونقص التغذية؛ يوصي التقرير بما يلي:

1. الاستمرار في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، مع الانتباه إلى قطاعات السكان الأكثر معاناة من الفقر والجوع ونقص التغذية.
2. تطوير استراتيجية وطنية شاملة للترويج للتغذية.
3. الاستمرار في تحديد أولويات التغذية في السياسة المحلية، والارتقاء بنظم التعاون متعدد القطاعات بشأن الأمن الغذائي والتغذية من المستويات المحلية للعالمية.
4. تعزيز الزراعة الحساسة للتغذية، بما في ذلك إنتاج المحاصيل الغنية بالعناصر الغذائية الضرورية، ودعم المزارعين الملتزمين بإنتاج هذه المنتجات، إضافة إلى زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة وضمان حقوقها.
5. دعم السياسات والبرامج المناسبة لمواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ، لا سيما ما يؤثر على الزراعة والأمن الغذائي.
6. ضمان التقدُّم المستمر في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة.

ثانيًا: إثيوبيا:

- تلعب الزراعة دورًا بارزًا في اقتصاد إثيوبيا؛ إذ تستحوذ على 37 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، وينخرط في زراعة الحيازات الزراعية الصغيرة نحو 85 % من السكان، الذين يستخدمون الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية لزراعة محاصيل الحبوب.
- أدَّى التقلُّب المناخي والنزاعات في الدول المجاورة إلى تهديد الزراعة، وتفاقم سوء الأمن الغذائي، وبالرغم من انخفاض درجة GHI من 55.9 لعام 2000 إلى 29.1 لعام 2018، مما يعكس انخفاضًا في الفقر والجوع ونقص التغذية بين الإثيوبيين في العقود الأخيرة، إلا أن الوضع يبقى غاية في الصعوبة (انظر: الرسم رقم 5).

رسم توضيحي 5: مؤشر الجوع والمؤشرات الفرعية لإثيوبيا للأعوام (2000، 2005، 2010، 2018)

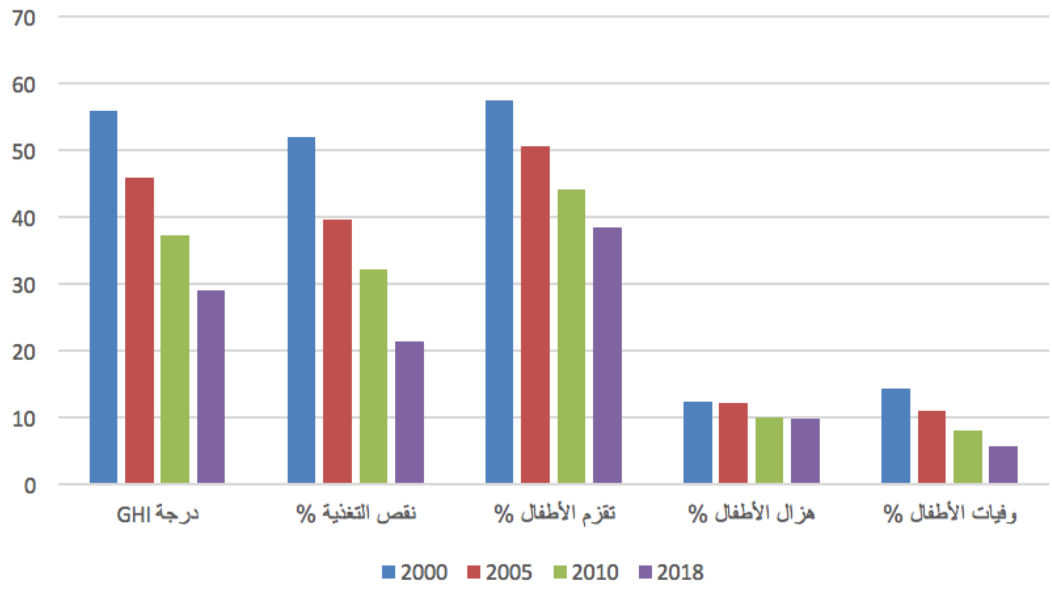

- حالة التغذية للأطفال تثير القلق، ويبلغ معدل تقزم الأطفال 38.4 %، وهو

يقع ما بين "مرتفع" إلى "عالٍ جدًا"، بينما يبلغ معدل هزال الأطفال 9.9 %، وهو يصنف كـ"خطير"، وتختلف هذه المعدلات من منطقة إلى أخرى داخل إثيوبيا، وتقف التغذية الضعيفة للرضع والأطفال كعامل رئيسي خلف هذه الأرقام.

- تلعب الصحة العامة للأطفال دورًا في تغذيتهم، وقد أظهرت الدراسات ارتباط التقزم والهزال ونقص الوزن مع بعض الأمراض؛ كالحمى، والإسهال، إضافة إلى تأثُّر وضع التغذية للأطفال بالوضع الغذائي للأم ووزنها، وشيوع الحمل المبكر الذي يقيِّد وضع التغذية للأمهات والرُّضع.

- من الممكن لملكية الثروة الحيوانية ضمن سياق معين أن تسهم إيجابيًا في تغذية الطفل، حيث تزيد من استهلاك الأطفال للغذاء، وتقلِّل من التقزم، كما أظهرت عديد من الدراسات وجود علاقة بين الوصول إلى الأسواق والتغذية، فالأطفال الذين تكون أسرهم أقرب إلى أسواق المواد الغذائية؛ يملكون وزنًا أكبر مقابل العمر ومقابل الطول.

- أدى النمو الاقتصادي المطَّرد لإثيوبيا إلى تحسن تغذية الأطفال، وقد يعود هذا التحسن جزئيًا للزيادة في الإنفاق الأسري على الغذاء، وزيادة الإنفاق العام على الصحة والبنية التحتية ومجالات أخرى متعلقة بالتنمية، والمشاريع الزراعية التي رفعت الإنتاجية من الحبوب والحليب، كما حسَّنت برامج المعونة الغذائية (برامج الغذاء مقابل العمل والتوزيع المجاني للأغذية) من استهلاك الغذاء، ونوعية الوجبات الغذائية للمستفيدين، ثم المشاريع متعددة الأوجه التي تخدم الأمن الغذائي المتكامل، والذي يتضمن إعادة التأهيل البيئي، وإمدادات المياه والري، والثروة الحيوانية، وإنتاج المحاصيل.

- قد تسهم تنقية المياه والصرف الصحي والنظافة في تحسين التغذية، عن طريق الحدِّ من حدوث العدوى والأمراض التي تعيق قدرة الجسم على امتصاص العناصر الغذائية؛ مما يسهم في خفض تقزم الأطفال.

- تعمل حكومة إثيوبيا على تعزيز الأمن الغذائي والتغذية بمجموعة من السياسات؛ منها: خطة النمو والتحويل (GTP) التي توجه 70 % من الإنفاق العام نحو قطاعات التنمية، وبرنامج النمو الزراعي I-AGP للتحول من الكفاف

إلى الزراعة التجارية، وإطار سياسة القطاع الزراعي والاستثمار (PIF 2010-2020؛ بهدف "زيادة الدخول الريفية والأمن الغذائي القطري على نحو مستدام"، والاستراتيجية الوطنية للتغذية (NNS) وإطارها التنفيذي، والبرنامج الوطني للتغذية (NNP)، وإعلان سيكوتا 2015 لإنهاء سوء التغذية بحلول عام 2030، وبرنامج الأمن الغذائي (FSP)، وبرنامج شبكة الأمان الإنتاجية (PSNP).

ولتحقيق مزيد من التقدم في معالجة الجوع ونقص التغذية؛ يوصي التقرير بما يلي:

1. تشجيع التعاون بين قطاعات التغذية والصحة والزراعة على جميع المستويات، بهدف معالجة قضايا الأمن الغذائي والتغذية، والصحة والمياه والصرف الصحي، والتحديات الصحية، مع التركيز على احتياجات المرأة والأطفال.
2. مواصلة دعم التنمية الزراعية، والتركيز على صغار المزارعين، وتبني تركيز أقوى على التغذية ضمن إطار سياسة القطاع الزراعي والاستثمار (PIF).
3. الاستثمار في البنية التحتية، وخصوصًا شبكات الطرق والوصول إلى الأسواق، مع التركيز على استفادة المجتمعات المهمَّشة فيما يختص بشئون الفقر والتغذية والصحة.
4. دعم التوعية في مجال التغذية وتغيير السلوكيات الغذائية، خصوصًا لتحسين معرفة مقدمي الرعاية بممارسات التغذية المناسبة للرضع والأطفال الصغار، بما في ذلك القيام -وفي الوقت المناسب- بتقديم الأغذية التكميلية، والحدِّ الأدنى من الوجبات، والتنوع الغذائي.
5. الاستثمار في المياه والصرف الصحي والتدخلات الصحية، وكذلك البحث إلى أي مدى تُسهم هذه التدخلات في تقزم الطفل.
6. الاستمرار في دعم وتوسيع الوصول إلى برنامج شبكة الأمان الإنتاجية (PSNP)، مع التركيز على تأثيرات المساواة بين الجنسين والتغذية.

التوصيات

1. تركيز الاهتمام والموارد إلى تلك المناطق من العالم حيث تقع غالبية النازحين، وفي البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط والأقل تطورًا، حيث يجب أن يتلقى النازحون والمجتمعات المضيفة في هذه البلدان دعمًا قويًا ومستدامًا من الحكومات والمنظمات الدولية.
2. تقديم الدعم السياسي والإنساني للمهجَّرين داخليًا، وتوفير الحماية القانونية لهم، كما يجب على الحكومات تسريع التقدم -وفي إطار خطة الأمم المتحدة -2018 -2020 في إجراءات الوقاية المتقدمة والحماية، والحلول الخاصة بالأشخاص النازحين داخليًا.
3. متابعة قرار الأمم المتحدة رقم 2417 لعام 2018، والذي يركز على الروابط ما بين النزاع المسلح من جهة وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات وخطر المجاعة من جهة أخرى، مع تقديم رصد قوي للانتهاكات، وإعداد التقارير حولها، وإعداد آلية للمساءلة لمعالجتها.
4. إعطاء الأولوية لإجراءات معالجة التحديات الخاصة بالنساء والفتيات، وضمان حق الفتيات والنساء النازحات –وعلى قدم المساواة- في الوصول إلى الخدمات والموارد المالية والإنتاجية، وفرص الحصول على الدخل، والعمل على إنهاء العنف والاستغلال القائم على أساس الجنس.
5. توسيع نطاق الاستثمار وتحسين الحوكمة لتسريع التنمية في المناطق الريفية، حيث تتواجد أعداد كبيرة من النازحين، وحيث يكون الجوع أكبر في أغلب الأحيان، ودعم جهود السكان لتنويع مصادر رزقهم، وتأمين وصولهم إلى الأرض والأسواق والخدمات، إلى جانب تعزيز ممارسات الزراعة المستدامة التي تعزز المصادر الغذائية المحلية، وتزيد من قدرة الأسر على التكيف.
6. تعزيز قدرة السكان النازحين على الصمود؛ من خلال تزويدهم بالتعليم والتدريب، والعمالة، والرعاية الصحية، والأراضي الزراعية، والأسواق؛ حتى يتمكنوا من بناء الاعتماد على الذات، وضمان الأمن الغذائي وأسلوب التغذية الصحيح طويل الأجل، وعلى النحو المبين في الالتزامات الأساسية بشأن الهجرة القسرية التي أقرتها القمة العالمية للإنسانية عام 2016.

7. تنفيذ حلول مستدامة؛ مثل التكامل المحلي، أو العودة إلى مناطق المنشأ على أساس طوعي، وتوسيع المسارات الآمنة القانونية للّاجئين من خلال برامج إعادة التوطين؛ مثل: برامج القبول الإنساني، وإنشاء آليات لتسريع تحديد الوضع؛ حتى لا يضطر الناس لمعايشة عدم اليقين لفترات طويلة، وبالمثل متابعة الحلول على المدى الطويل للنازحين الذين يعيشون خارج المخيمات، والذين يتلقون في كثير من الأحيان دعمًا رسميًا قليلاً أو معدومًا.

8. تصميم سياسات وبرامج واعية بالتفاعل المعقَّد بين الجوع والهجرة القسرية، بالإضافة إلى ديناميكية النزوح؛ ومنها -على سبيل المثال- دعم مناهج مرنة تسمح للناس بالحفاظ على الأعمال التجارية وسبل العيش والعلاقات الاجتماعية في مواقع متعددة.

9. اعتماد المواثيق الدولية وتطبيقها، وعلى رأسها: الميثاق العالمي للأمم المتحدة بشأن اللاجئين (GCR)، والميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (GCM)، ودمج التزامات هذه المواثيق في خطط السياسة المحلية، مع إعداد التقارير والرصد المنتظم للتقدُّم.

10. الوفاء بالتزامات الحكومة وتوسيعها تجاه المنظمات الإنسانية الدولية التي تدعم اللاجئين والمشردين داخليًا، وسدُّ الفجوات التمويلية المتواجدة فعليًا.

11. التمسك بالمبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان عند مساعدة اللاجئين والنازحين واستضافتهم، وكذلك عند دعم المجتمعات المضيفة لهم، وتجنُّب استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية كورقة مساومة في المفاوضات حول سياسات الهجرة.

12. معالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري، وخصوصًا في مجالات مكافحة الفقر، والحدِّ من الجوع، والعمل في إطار المناخ، والاستهلاك والإنتاج الرشيد، وتعزيز السلام والعدالة والمؤسسات القوية.

13. تعزيز المناقشات المبنية على الحقائق حول الهجرة والتشريد واللاجئين، بأن تعمل الحكومات والسياسيون والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام على نحو استباقي ضد المفاهيم الخاطئة المضادة، وتعزيز مناقشة أكثر استنارة حول القضايا المذكورة.

ملحق درجات GHI للأعوام (2000، 2005، 2010، 2018)

المرتبة	الدولة	2000	2005	2010	2018
أقل من 5 لذلك صنفت إجمالاً من 1 - 15 درجات GHI	بيلاروسيا	5>	5>	5>	5.0
	البوسنة والهرسك	9.8	7.2	5.1	5>
	تشيلي	5>	5>	5>	5>
	كوستاريكا	6.1	5.6	5.0	5>
	كرواتيا	6.2	5>	5>	5>
	كوبا	6.9	5.0	5>	5>
	استونيا	6.7	5.4	5>	5>
	الكويت	5>	5>	5>	5>
	لاتفيا	6.9	5.0	5>	5>
	لتوانيا	5.0	5>	5>	5>
	مونتينغرو	-	-	5>	5>
	رومانيا	8.3	6.8	6.1	5>
	تركيا	10.3	7.3	5.3	5>
	أوكرانيا	13.6	5.0	5>	5>
	الأورغواي	7.7	8.1	5.4	5>
16	بلغاريا	8.2	7.8	7.0	5.0
16	جمهورية السلوفاك	7.2	6.8	5.8	5.0
18	الارجنتين	6.7	6.2	5.9	5.3
19	كازاخستان	11.3	12.4	8.8	5.5
20	مقدونيا	7.7	8.5	7.0	5.9
21	روسيا الاتحادية	10.1	7.7	7.0	6.1
22	المكسيك	10.8	9.1	7.7	6.5
22	صربيا	-	-	6.7	6.5
24	إيران	13.5	9.4	8.1	7.3
25	أرمينيا	18.4	12.8	11.3	7.6
25	الصين	15.8	13.0	10.0	7.6
27	كولومبيا	11.3	10.8	10.0	7.7
28	تونس	10.7	8.6	7.6	7.9
29	ترينيداد وتوباغو	11.7	12.2	12.2	8.0
30	جورجيا	14.6	10.5	8.4	8.1

31	البرازيل	13.0	7.0	6.6	8.5
31	البارغواي	13.9	12.5	11.4	8.5
31	السعودية	11.5	13.8	9.7	5.5
34	جامايكا	8.4	8.2	8.5	8.6
35	البيرو	20.9	18.4	12.5	8.8
36	فيجي	9.8	9.3	8.6	9.0
37	بنما	19.8	17.7	12.6	9.1
38	قرغيزستان	18.8	14.0	12.4	9.3
39	الجزائر	15.6	12.9	10.6	9.4
40	أذربيجان	27.4	17.4	12.3	9.5
41	السلفادور	16.3	13.3	12.8	10.1
42	سورينام	16.0	12.5	10.5	10.2
43	الدومينيكان	18.4	17.2	13.0	10.3
44	المغرب	15.7	17.8	10.2	10.4
44	تايلند	18.3	13.3	12.9	10.4
46	عمان	13.7	14.7	9.8	10.8
47	موريشيوس	15.9	15.2	14.1	11.0
48	الأردن	12.2	8.5	8.3	11.2
49	فنزويلا	15.2	12.7	8.4	11.4
50	لبنان	9.1	10.3	8.0	11.7
51	الإكوادور	20.6	17.6	14.1	11.8
52	أوزبكستان	23.7	17.9	15.6	12.1
53	البانيا	21.6	16.9	15.4	12.2
53	تركمانستان	22.0	17.4	15.3	12.2
55	غويانا	17.8	16.9	15.9	12.6
55	منغوليا	31.7	24.9	15.8	12.6
57	ماليزيا	15.5	13.0	11.9	13.3
58	نيكارغوا	24.7	17.8	16.4	13.6
59	هندوراس	20.6	17.7	14.7	14.4
60	جنوب إفريقيا	18.1	20.8	16.1	14.5
61	مصر	16.4	14.3	16.3	14.8
62	غانا	29.0	22.2	18.2	15.2
63	الغابون	21.1	19.0	16.7	15.4
64	فيتنام	28.2	23.8	18.8	16.0
65	بوليفيا	30.3	27.1	21.8	16.7

66	السنغال	37.3	27.8	24.1	17.2
67	سيريلانكا	22.3	21.2	17.9	17.9
68	ميانمار	44.4	36.4	25.9	20.1
69	الفليبين	25.9	21.6	20.6	20.2
70	جواتيمالا	27.5	23.8	22.0	20.8
71	الكاميرون	41.2	33.7	26.1	21.1
72	نيبال	36.8	31.4	24.5	21.2
37	إندونيسيا	25.5	26.5	24.5	21.9
74	العراق	26.5	24.9	24.4	22.1
75	غامبيا	27.3	26.2	22.3	22.3
76	سوازيلاند	28.9	27.6	26.7	22.5
77	كينيا	36.5	33.5	28.0	23.2
78	كمبوديا	43.5	29.6	27.8	23.7
78	ليسوتو	32.5	29.7	26.3	23.7
80	بنين	37.5	33.5	28.1	24.3
80	ناميبيا	30.6	28.4	30.9	24.3
80	توغو	39.1	36.4	27.1	24.3
83	لاوس	48.0	35.8	30.3	25.3
84	بوتسوانا	33.1	31.2	28.4	25.5
85	كوت ديفوار (ساحل العاج)	33.7	34.7	31.0	25.9
86	بنغلاديش	36.0	30.8	30.3	26.1
87	مالاوي	44.7	37.8	31.4	26.5
88	موريتانيا	33.5	29.7	24.8	27.3
89	بوركينافاسو	47.4	48.8	36.8	27.7
90	مالي	44.2	38.7	27.5	27.8
91	راوندا	58.1	44.8	32.9	28.7
92	غينيا	43.7	36.8	30.9	28.9
93	إثيوبيا	55.9	45.9	37.2	29.1
93	غينيا بيساو	42.4	40.3	31.0	29.1
95	أنغولا	65.6	50.2	39.7	29.5
95	تنزانيا	42.4	35.8	34.1	29.5
97	بابوا غينيا الجديدة	30.9	28.2	34.3	29.7
98	جيبوتي	46.7	44.1	36.5	30.1
99	الكونغو	37.8	37.2	32.2	30.4
99	النيجر	52.5	42.6	36.5	30.4

101	جزر القمر	38.0	33.6	30.4	30.8
102	موزمبيق	49.1	42.4	35.8	30.9
103	الهند	38.8	38.8	32.2	30.1
103	نيجيريا	40.9	34.8	29.2	31.1
105	أوغندا	41.2	34.2	31.3	31.2
106	باكستان	38.3	37.0	36.0	32.6
107	زيمبابوي	38.7	39.7	36.0	32.9
108	ليبيريا	48.0	42.0	35.2	33.3
109	كوريا الشمالية	40.3	30.9	30.9	34.0
110	تيمور الشرقية	-	41.8	42.4	34.2
111	أفغانستان	52.3	43.2	35.0	34.3
112	السودان	-	-	-	34.8
113	هايتي	42.7	45.2	48.5	35.4
114	سيراليون	54.4	51.7	40.4	35.7
115	زامبيا	52.0	45.8	42.8	37.6
116	مدغشقر	43.5	43.3	36.1	38.0
117	اليمن	43.2	41.7	34.5	39.7
118	تشاد	51.4	52.0	48.9	45.4
119	إفريقيا الوسطى	50.5	49.6	41.3	53.7

تعريف بالمركز العالمي لدراسات العمل الخيري

المركز العالمي لدراسات العمل الخيري(GCPS)؛ مركز بحوث واستطلاعات رأي تابع للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية www.iico.org، ينطلق من رؤية بأن يكون "مرجعًا عالميًا في دراسات العمل الخيري والإنساني"، وتتلخص رسالته في: "خدمة العمل الخيري والإنساني وتطويره من خلال البحوث والدراسات المتخصصة"، ويسعى لتحقيق عدد من الأهداف؛ في مقدمتها: تطوير العمل الخيري والارتقاء بمستوى الأداء والجودة، ودعم صناع القرار بتوفير المعلومات الخاصة به، ونشر ثقافة العمل الخيري والتطوعي بين شرائح المجتمع المختلفة، والتأثير الإيجابي في الرأي العام لتعزيز مكانته، واستشراف مستقبل العمل الإنساني.

ويسعى المركز عبر بحوثه ودراساته لأن يكون ظهيرًا علميًّا وبحثيًّا للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، يسهم في تعزيز مكانتها كمنظمة عالمية رائدة، وبما يضيف لمسيرة دولة الكويت وريادتها الإنسانية العالمية، كمركز إنساني عالمي.

مؤشر الجوع العالمي 2018
The Global Hunger Index (GHI)
(الهجرة القسرية والجوع)